الأمم المتحدة

A/77/297

الجمعية العامة

Distr.: General
17 August 2022
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والسبعون

البند 25 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الأنشـــطة التنفيذية من أجل التنمية: التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية

حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب

تقرير الأمين العام**

موجز

يُقدَّم هذا التقرير استجابةً لقرار الجمعية العامة 221/76 الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يُعدّ تقريراً شـاملاً عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وهو يسـلط الضـوء على متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المســتوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولا ســيما المبادراتُ العديدة التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية دعماً للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المســتدامة في عام 2021 والبحثُ المكثف عن حلول متعددة الأطراف للأزمات العالمية بغية الوفاء بوعود خطة التنمية المستدامة لعام 2030. كما يقدم التقرير تحليلا للتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المستدامة للفترة 2020-2024، خلال عام 2021. ويتضـمن التقرير توصـيات بشـأن سـبل مواصـلة تعزيز مسـاهمة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بغية التعجيل في إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المســتدامة والتعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

* A/77/150.

** قُدم هذا التقرير للتجهيز بعد انقضاء الموعد النهائي لأسباب فنية خارجة عن إرادة المكتب مقدم التقرير.

22-12806 (A) 190922 200922

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - يُقدَّم هذا التقرير استجابةً لقرار الجمعية العامة 221/76 الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يُعدّ تقريراً شاملاً عن حالة التعاون بين بلدان الجنوب، بما في ذلك تنفيذ التوصيات الواردة في وثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وهو يوضح عددا من المبادرات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، مركّزا في جملة أمور على متابعة المؤتمر الرفيع المستوى الثاني وعلى إجراء بحث مكثف لإيجاد حلول متعددة الأطراف للأزمات العالمية بغية الوفاء بوعود خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

2 - وعلى مدى العقود الماضية، برزت بلدان الجنوب كأصواتٍ رائدة في مجال الحوكمة العالمية، وكمناصِرةٍ لمنصات ومؤسسات جديدة، وكعناصر فاعلة في العمل الإنمائي من أجل تحقيق خطة عام 2030. وأظهرت جائحةُ مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) كيف أن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يمكن أن يكونا أيضا وسيلتين لتحقيق مواءمة أوثق للتعاون الإنمائي في سياق مبادئ من قبيل التضامن والمساواة وتعددية الأطراف من أجل نحو المستقبل على نحو أفضل، وتحويل نقل المعارف والتكنولوجيا والسياسات إلى تجارب تعليمية مفيدة لجميع البلدان المشاركة.

3 - ويرد في الفرع الثاني من هذا التقرير السياق الإنمائي العالمي الحالي وآثاره على التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في السنوات المقبلة. كما يرد تحليل للاتجاهات الكبرى والفرص الرئيسية، مع تركيز خاص على ما يلي: (أ) الأثر الطويل الأجل للجائحة على بلدان الجنوب العالمي؛ (ب) توسيع نطاق التمويل الإنمائي بين بلدان الجنوب؛ (ج) تطوير اللقاحات والحصول عليها وتوزيعها توزيعا منصفا؛ (د) تجاوز أوجه عدم المساواة الإيكولوجية من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويتضمن الفرع الثالث استعراضا للتقدم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تنفيذ التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية لبوينس آيرس. ويقدم الفرع الرابع استعراضا للسنة الأولى من تفعيل استراتيجية الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المستدامة للفترة 2020-2024، التي يتولى تنسيقَها مكتبُ الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويقدم الفرع الخامس معلومات محدَّثة عن تعبئة الموارد والشراكات لتيسير تحسين الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويتضمن الفرع السادس توصيات في مجال السياسة العامة بشأن سبل المساعدة في تسخير إمكانات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتعجيل في الوقت نفسه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثانيا - السـياق العالمي والاتجاهات السـائدة والفرص المتاحة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

ألف - الأثر الطويل الأجل لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على بلدان الجنوب

تزايُد الفقر وعدم المساواة بين البلدان وداخلها

4 - في وقتٍ يواجه العالم أزمات ونزاعات متعاقبة ومترابطة، فهو يعيش أيضـا حالة طوارئ إنمائية تتسـبب في عكس اتجاه التقدم المحرز نحو التنمية المسـتدامة. وبات يتعين على العديد من البلدان النامية التصدي للأثر الصحي والاجتماعي والاقتصادي للجائحة؛ وانخفاض الموارد المخصصة للقاحات وللحصول عليها، ما يؤدي إلى انتعاش غير متكافئ؛ وآثار أزمة المناخ؛ والضـغوط التضـخمية العالمية والصـدمة الاقتصـادية التي تعانيها منها أسـواق الغذاء والوقود والأسـواق المالية الناجمة عن النزاع الدولي؛ والتقلبات المالية وتقلبات السوق؛ ونواتج اقتصادية عالمية أدنى؛ وانخفاضات في تمويل التنمية؛ وتخفيضات التمويل من جانب الجهات المانحة الرئيسية للركيزة الإنمائية للأمم المتحدة. لقد تضـررت بلدان الجنوب بشـدة جراء أوجه التفاوت في معدلات البطالة وحصـص دخل العمالة في الاقتصـادات المتقدمة والنامية. فعلى سـبيل المثال، أظهرت دراسة شملت 109 بلدان نامية تضم 5,9 مليارات نسمة أن ما يقدَّر بـ 1,3 مليار منهم كانوا يعانون من فقر متعدد الأبعاد في عام 2021، يعيش نحو 85 في المائة منهم في أفريقيا جنوب الصـحراء الكبرى (556 مليونا) أو جنوب آسـيا (532 مليونا)، أكثر من 67 في المائة منهم موجودون في بلدان متوسطة الدخل[1]. وثلثا الأشخاص الذين يعانون من فقر متعدد الأبعاد - 836 مليون شخص - يعيشون في أسر معيشية لم تكمل فيها أي فتاة أو امرأة ست سنوات على الأقل من الدراسة[2].

5 - وأثرت الجائحة بشـكل حاد على التعليم بسـبب إغلاق المدارس لفترات مطولة ما أدى إلى نتائج ضـعيفة في التعلم رغم الجهود الحكومية الهادفة إلى توفير التعلم من بُعد. وأبرزت الوثيقة الختامية لمؤتمر بوينس آيرس أهمية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بوصـفهما أداتين لتعزيز التعاون في التعليم. ويمكن أن تسـاعد إجراءات التعاون الثلاثي المعزَّزة والواسـعة النطاق المتعلقة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تعويض خسـائر التعليم عبر الاسـتفادة من العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتعليم التقني والمهني. وما لم يحصل ذلك، يرجَّح أن تظل آثار التأخر في التعليم محسوسة لعقود، الأمر الذي يوسع عدم المساواة بين البلدان وداخلها، ولاسيما بالنسبة إلى الفتيات.

6 - وأدت الجائحة أيضـا إلى تنامي انعدام الأمن الغذائي وسـوء التغذية في بلدان الجنوب. ويقدَّر بأن 283 مليون شـخص في 80 بلدا، وهو عدد غير مسـبوق، يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد أو هم معرّضون لخطره. ومع أن مصدري السلع الأساسية والطاقة استفادوا من ارتفاع أسعار الأغذية والوقود، فإن مسـتوردي كامل احتياجاتهم من المنتجات الزراعية في منطقتي أفريقيا والدول العربية كانوا عرضـة للخطر

(1) United Nations Development Programme (UNDP) and Oxford Poverty and Human Development Initiative, "Multidimensional Poverty Index 2021: Unmasking disparities by ethnicity, caste and gender", p. 4.

(2) المرجع نفسه، p. 16.

بشكل خاص[3]. ويمكن للبلدان النامية أن تشاطر دروسها وخبراتها في مجالي إدارة الأغذية وإنشاء آليات التوزيع بين بلدان الجنوب. وفي هذا السياق، حددت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الأولويات الإقليمية الرئيسية، بما في ذلك الثغرات في القدرات التي تعوق البلدان والشركاء في التنمية من المشاركة بفعالية في التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجالي الزراعة والنظم الغذائية[4].

7 - وأدت الأزمة إلى تفاقم اتساع الفجوة بين الجنسين، ولا سيما في البلدان النامية، حيث عانت المرأة انخفاضا أكثر حدة في مستوى مشاركتها في قطاع العمالة والقوة العاملة مقارنة بالرجل[5]. وواجه العديد من النساء عقبات كأداء حالت دون عودتهن إلى الانخراط في القوة العاملة، ولا سيما النساء اللاتي لديهن أطفال صغار. ومع أن الحكومات في الأرجنتين والبرازيل وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبيرو وسعت نطاق برامجها للحماية الاجتماعية لتشمل العاملين في القطاع غير النظامي، لا تزال البطالة متقلبة بشكل كبير في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وعلى النقيض من ذلك، فإن البلدان المتقدمة النمو كانت قادرة في الغالب على دعم دخل الأسر المعيشية بل والحد من الفقر من خلال برامج قوية قائمة على التحويلات النقدية وبرامج الحماية الاجتماعية.

القدرة على الحد من الفقر مقيَّدة بهامش تصرف ضيق في المجال المالي

8 - كانت القدرة على الحد من الفقر مقيَّدة في الوقت الذي كان في وسع البلدان أن تستثمر في الوظائف والتعليم والرعاية الصحية والاقتصاد الأخضر. ووفقا للمعلومات الواردة في تقرير *Education Finance Watch* (مرصد تمويل التعليم)، ما برح ثلثا البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا يخفض ميزانياته التعليمية منذ بداية جائحة كوفيد-19[6]. وتشير بعض التقديرات أيضا إلى تأثير حاد في الإنفاق الاجتماعي على حماية الطفل وتغذيته وعلى المياه والصرف الصحي[7]. ومع أن البلدان المتقدمة النمو تمكنت من تمويل الانتعاش الاقتصادي السريع، فإن العديد من البلدان المنخفضة الدخل قلّصت إنفاقها الرأسمالي وأعادت توزيع قدر كبير من الموارد من ضمن فئات الإنفاق. وبحسب صندوق النقد الدولي مثلا، ومع أن مجمل الإنفاق ذي الأولوية زاد بشكل طفيف مقارنة بتوقعات ما قبل الجائحة، خُفض الإنفاق على التعليم بنحو 70 في المائة من المستفيدين من مبادرة تعليق سداد خدمة الدين لصالح زيادات في الحماية الاجتماعية والصحة[8].

(3) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, World Economic Situation and Prospects: April 2022 Monthly Briefing, No. 159.

(4) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لمنظمة الأغذية والزراعة: الخطوط التوجيهية للعمل، 2022-2025، الصفحة 14.

(5) International Monetary Fund (IMF), *World Economic Outlook: Recovery during a Pandemic* (Washington, D.C., 2021).

(6) World Bank and United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, "Education finance watch 2021", p. 2.

(7) United Nations Children's Fund (UNICEF), "COVID-19 and the looming debt crisis: Protecting and transforming social spending for inclusive recoveries, Innocenti Research Report, April 2021.

(8) IMF, *Fiscal Monitor: Strengthening the Credibility of Public Finances* (Washington, D.C., October 2021), p. 15.

9 - ولا يزال انتعاش تدفقات الاستثمار في الاقتصادات النامية، التي عانت من انخفاضات برقم عشري في جميع القطاعات تقريبا خلال الجائحة، هشا. والاتجاه السائد في الاستثمار في أقل البلدان نموا هو أقل من مؤات إذ سُجل انخفاض إضافي بنسبة 17 في المائة في أرقام مشاريع أهداف التنمية المستدامة بعد الانخفاض البالغ 30 في المائة في عام 2020. وعلاوة على ذلك، جعلت الجائحة مزيدا من البلدان عرضة لخطر الوقوع في حالة مديونية حرجة. ويقدَّر الآن أن نحو 60 في المائة من أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل، العديد منها من الدول الجزرية الصغيرة النامية، معرضة بدرجة عالية لخطر الوقوع في حالة مديونية حرجة أو أنها تمرّ أصلا في حالة مديونية حرجة، وتمثل هذه النسبة زيادة كبيرة تناهز 30 في المائة مقارنة بما كانت عليه في عام 2015[9]. وأبرزت أزمةُ الديون الدور الهام الذي يؤديه المقرِضون من خارج لجنة المساعدة الإنمائية من بلدان الجنوب. ولبناء نظام اقتصادي عالمي أكثر استدامة وشمولا ومرونة يعمل لصالح الجميع، من المهم العمل على وجه الاستعجال من أجل تصميم حِزمٍ شاملة لتخفيف عبء الدين تطال الجميع.

باء - الفرص المتاحة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

توسيع نطاق تمويل التنمية

10 - تتوقع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عجزا قدره 1,7 تريليون دولار لعام 2020، يضاف إلى فجوة حالية تبلغ 2,5 تريليون دولار في التمويل السنوي للبلدان النامية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030[10]. ومن المرجح أن تزيد الأزمةُ الجيوسياسية الضغطَ الذي ترزح تحته ميزانيات المعونة وتوسِّع هذه الفجوة. وفي هذا السياق، شملت الأفكار التي ذكرتها الدول الأعضاء في اجتماع اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب خلال دورتها العشرين والتي وردت في تقرير الاجتماع (A/76/39) ما يلي: (أ) تحسين فرص الحصول على التمويل الإنمائي بشروط تساهلية ووضع تقييم أكثر إنصافا لمواطن الضعف في البلدان، ولا سيما أوجه الضعف في الدول الجزرية الصغيرة النامية (الفقرة 9)؛ (ب) بناء آلية لتوليد قوة مالية متينة من أجل دعم الشراكات (الفقرة 40 (ج))؛ (ج) إنشاء منتدى لوزراء المالية والتنمية والخارجية في البلدان النامية لمناقشة المسائل الحيوية والبت فيها واستكشافها وتدعيم مواطن الضعف (الفقرة 40 (ز)).

11 - وبغية مواصلة التمويل الخارجي المقدم إلى البلدان النامية، بمبلغ يقدَّر بـ 2,5 تريليون دولار على مدى السنتين المقبلتين، أبرزَ مؤتمرُ الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) دور مصارف التنمية دون الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وآسيا وأفريقيا التي يمكن أن تنظر في خفض حصيف لنسب رأس المال إلى القرض، الأمر الذي يمكن أن يوسّع حافظات قروضها بنحو 25 بليون دولار، وإمكان أن يكون في وسع بلدان الجنوب أيضا أن تستخدم الأموال الموجودة في بلدان الجنوب من أجل توسيع قاعدة

(9) United Nations, Inter-Agency Task Force on Financing for Development, *Financing for Sustainable Development Report 2022: Bridging the Finance Divide* (New York, 2022), p. 119.

(10) OECD, "COVID-19 crisis threatens Sustainable Development Goals financing", 10 November 2020.

السيولة التي أحوج ما تكون الحاجة إليها، بما في ذلك صناديق السيولة الإقليمية، التي يمكن أن تشكل مصادر تمويل، وبخاصة للبلدان ذات البدائل المحدودة (انظر TD/B/EFD/5/2).

تطوير اللقاحات والحصول عليها وتوزيعها توزيعا منصفا

12 - خلال مواجهة الجائحة على الصعيد العالمي، واصلت البلدان النامية دعم بعضها البعض، فشاركت بصورة متزايدة على أساسٍ متعدد الأطراف من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. فقد زاد المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية مثلا حجمَ تمويل مرفقه للتعافي من أزمة كوفيد-19 من 13 مليار دولار إلى 20 مليار دولار[11]. وأدى التعاون الإقليمي بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون بين المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، إلى استجابة صحية فعالة. ووسعت البلدان النامية، بما فيها الصين والهند، نطاق مساعدتها في مجال اللقاحات في سياق جهود التلقيح العالمية المتعددة الأطراف من خلال آلية التزام السوق المسبق لكوفاكس[12]. وأطلقت منظمة الصحة العالمية، في شراكة مع حكومة كوستاريكا، في إطار دعوة إلى العمل من أجل التضامن العالمي أقرتها نحو 40 دولة عضوا، مجمَع إتاحة تكنولوجيات مكافحة كوفيد-19 في أيار/مايو 2020[13]. وذكرت منظمة الصحة العالمية أنه من خلال تبادل الملكية الفكرية والدراية الفنية عن طريق التجميع والاتفاقات الطوعية، يمكن لمطوري المنتجات الصحية المتعلقة بكوفيد-19 تيسير توسيع نطاق الإنتاج من خلال العديد من الشركات المصنِّعة التي لديها حاليا قدرات غير مستغلة على زيادة الإنتاج[14].

13 - وخلال الدورة العشرين للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب سلطت الدول الأعضاء الضوء على إمكانية الحصول على اللقاحات وتوزيعها على قدم المساواة بوصفهما من الأولويات. ومع ذلك، ظل الحصول على لقاحات كوفيد-19 يشكل تحديا في العديد من البلدان النامية، مدفوعا في كثير من الحالات بقيود مالية وتكنولوجية. فبنهاية عام 2021، كان عدد جرعات اللقاح المتاحة لكل 100 شخص في أقل البلدان نموا بالكاد يصل إلى 23,9 مقابل 147,4 في البلدان المتقدمة النمو[15]. وفي معظم البلدان النامية، ظل النقص الحاد في اللقاحات، وضوابط التصدير، وإيلاء الأولوية للاتفاقات الثنائية يؤثر على إمكانية الحصول على اللقاحات.

تجاوز أوجه عدم المساواة الإيكولوجية

14 - ترتبط أوجه عدم المساواة العالمية في الدخل والثروة ارتباطا وثيقا بأوجه عدم المساواة الإيكولوجية وأوجه عدم المساواة في المساهمات في التسبب بتغير المناخ. وتدعو البلدان إلى اتخاذ تدابير عاجلة لوضع

(11) Asian Infrastructure Investment Bank, "AIIB expands COVID-19 Crisis Recovery Facility to USD20 billion", 4 March 2022.

(12) Gavi: The Vaccine Alliance, "China pledges US$100 million towards equitable access to COVID-19 vaccines for lower-income countries", 6 August 2021.

(13) World Health Organization (WHO), "WHO COVID-19 Technology Access Pool".

(14) المرجع نفسه.

(15) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، *الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2022* (نيويورك، 2022)، الصفحة 6.

خطط مشتركة لاستعادة الغابات والأراضي المتدهورة ونقل التقنيات الخضراء والمبتكرة لإدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام.

15 - ويجرى التعاون بين بلدان الجنوب في مجال العمل المناخي من خلال طائفة واسعة من الطرائق الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. ومن الأمثلة على ذلك مبادرة BioInnovate Africa التي تقدم الدعم إلى البلدان في تطوير الوقود الأحيائي وتسويقه كبديلٍ ميسور التكلفة ومنخفض الانبعاثات الكربونية للأسر المعيشية الريفية، والمبادرة الدولية Zero Emission Bus Rapid-deployment Accelerator للتعجيل في النشر السريع للحافلات العديمة الانبعاثات، التي تقدم الدعم إلى كبرى المدن في أمريكا اللاتينية للتعجيل في استخدام حافلات عديمة الانبعاثات.

16 - وتلاقت بلدان الجنوب على اتخاذ مواقف مشتركة في مفاوضات الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من خلال كتل تفاوضية ضمت أكثر من نصف بلدان العالم. وواءمت مجموعة البرازيل وجنوب أفريقيا والصين والهند موقفها مع موقف مجموعة الـ 77 تأييدا لاستحداث آليةٍ لسوق الكربون تيسِّر انخراط القطاع الخاص في مكافحة تغير المناخ، مع ما قد ينطوي عليه ذلك من احتمال لاستقطاب الاستثمار والتكنولوجيات الجديدة المنخفضة التكلفة لدعم انتقال البلدان إلى اقتصاد نظيف وقادر على التكيف مع تغير المناخ.

17 - وعلى غرار ذلك، ناشدت مجموعةُ أفريقيا، ومنتدى البلدان المعرضة لخطر تغير المناخ، وأقل البلدان نموا، وتحالف الدول الجزرية الصغيرة النمو معاً البلدانَ المتقدمة النمو الوفاءَ بالوعود التي قُطعت في باريس وكوبنهاغن بتقديم ما لا يقل عن 100 مليار دولار سنويا بحلول عام 2020 وحتى عام 2024، مع زيادة المبالغ السنوية اعتبارا من عام 2025، والالتزامَ بزيادة تقديم المنح عوض القروض. وفي عام 2021، دعت مجموعة الدول العشرين الضعيفة، وهي مجموعة من وزراء المالية من 48 بلدا معرضا لخطر تغير المناخ، إلى مزيد من التمويل القائم على المنح وإلى وضع خطة تسليم تنص على كيفية تحقيق التوازن الموعود بنسبة 50:50 بين التكيف والتخفيف في الالتزام السنوي لتمويل العمل المناخي بقيمة 100 مليار دولار الذي لم يتم الوفاء به[16]. كما أبرزت ورقة أفكار بلدان الجنوب South-South Ideas صدرت مؤخرا الحاجة إلى تعزيز آليات التفاوض الرسمية بشأن قضايا تغير المناخ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي[17].

18 - وواصلت مؤسسات الأمم المتحدة تيسير سبل مواجهة بلدان الجنوب لتغير المناخ. فعلى سبيل المثال، تولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة تيسير تبادل المعارف والتعاون بين سيشيل وموريتانيا ونيبال لوضع مقترحات للتكيف على أساس النظم الإيكولوجية في سياق بناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ. ولا يزال الوعد المناخي الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشكل عرضا عالميا حيويا لتقديم الدعم إلى البلدان النامية لمساعدتها على الوفاء بتعهداتها الوطنية المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير

(16) Vulnerable Twenty Group, "V20 Climate Vulnerables Finance Summit for Planetary Prosperity, Communiqué", 8 July 2021.

(17) United Nations Office for South-South Cooperation and UNDP, *South-South Ideas: South-South Cooperation – An Opportunity to Fight against Climate Change and Reduce Inequalities* (New York, 2022).

المناخ أو المساهمات المحددة وطنيا، التي يمكن أن تشكل مدخلا للتعاون بين بلدان الجنوب[18]. وضمّنت البرازيل والصين وكولومبيا والهند خططَها معلومات بشأن تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب[19]. ودعا مكتبُ الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وبرنامجُ الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) الجهات المعنية في كبرى المدن في بلدان الجنوب إلى تبادل خبراتها في مجال الاستدامة البيئية وتغير المناخ. وعل غرار ذلك، وبدعم من صندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة، ساعد صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية فيجي في استحداث أدوات مالية مستجيبة لتغير المناخ.

19 - ووضعت اللجنة الاقتصادية لأوروبا حلولا تمويلية مبتكرة للمدن الذكية المستدامة، وروجت أيضا لتصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد ونظام الأمم المتحدة لإدارة الموارد في شرق وجنوب شرق أوروبا وآسيا الوسطى بوصفهما إطار الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

20 - وقدّر برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن البلدان النامية تحتاج بالفعل إلى 70 مليار دولار سنويا لتغطية تكاليف التكيف وستحتاج إلى ما يراوح بين 140 و 300 مليار دولار بحلول عام 2030[20]. وفي خضم ارتفاع التكاليف والطلب غير الملبى، ساعدت الاستجابات الإقليمية لمواجهة الكوارث بين بلدان الجنوب في توزيع مخاطر الكوارث الطبيعية وتكاليفها[21]. ومن الأمثلة على هذه المساعدة برنامج جزر المحيط الهادئ للاستثمار في الطاقة المتجددة الذي تبلغ قيمته 29,2 مليون دولار.

إعادة تنشيط الرقمنة والعلوم والتكنولوجيا

21 - سرّعت جائحة كوفيد-19 الانتقال الرقمي من المنصات التعاونية الموقعية إلى المنصات التعاونية عبر الإنترنت، ما زاد من نطاق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ومع ذلك، تتسم الرقمنة باختلالات وانقسامات كبيرة. فعلى سبيل المثال، لا يستخدم الإنترنت سوى 20 في المائة من سكان أقل البلدان نموا؛ وعند قيامهم بذلك، عادةً ما يكون استخدامها بسرعات تنزيل منخفضة نسبيا وبسعر مرتفع نسبيا[22]. والبلدان النامية معرضة أيضا لأن تصبح مجرد بلدان مزوِّدة للمنصات الرقمية العالمية بالبيانات الخام في وقت يتعين عليها دفع ثمنَ المعلومات التحليلية الرقمية المستقاة من بياناتها الخاصة بها.

22 - وفي هذا السياق، لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر القائم على التكنولوجيا بين البلدان النامية صغيرا نسبيا، مع تركيز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبانتقال الجهات الفاعلة في بلدان الجنوب إلى صدارة المسرح الدولي بسبب نقل التكنولوجيا والابتكار المحلي المنشأ، تبرز فرصة كبيرة لتعريف أشد

(18) United Nations Climate Partnerships for the Global South and United Nations Climate Change Secretariat, *Catalysing the Implementation of Nationally Determined Contributions in the Context of the 2030 Agenda through South-South Cooperation* (2017). The report contains case studies on South-South and triangular cooperation.

(19) المرجع نفسه، p. 37.

(20) UNEP, *Adaptation Gap Report 2020* (Nairobi, 2021), p. xiv.

(21) Harnik Deol, "Climate and disaster risk financing in Pacific Island countries", paper prepared for the Pacific Regional Debt Conference, April 2022.

(22) UNCTAD, *Digital Economy Report 2021: Cross-border Data Flows and Development – For Whom the Data Flow* (United Nations publication, Sales No. E.21.II.D.18), p. xv.

البلدان ضعفا، ولا سيما أقل البلدان نموا، على الابتكارات العلمية ونشرها فيها. واقترحت شبكة مراكز الفكر الجنوبية إنشاء صندوق لبلدان الجنوب للعلوم والتكنولوجيا والابتكار بهدف سد الفجوة في هذه المجالات[23].

23 - وتشير الدراسة الاستقصائية التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عام 2021 لحكومات البلدان المستفيدة من البرامج إلى أن جميع الحكومات المجيبة البالغ عددها 58 حكومة تقريبا أكدت تلقيها شكلا من أشكال الدعم العلمي والتكنولوجي والصناعي من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. فعلى سبيل المثال، وضعت اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مشروعَ خطة عمل لتنفيذ البرنامج الخاص من أجل استراتيجية الابتكار لاقتصادات وسط آسيا لتحقيق التنمية المستدامة، بما يكفل نقل المعارف والتعلم من الأقران والتعاون بينهم. ووضع الأونكتاد جدول أعمال من 10 نقاط للتعاون الرقمي بين بلدان الجنوب من أجل تعزيز التكامل الإقليمي والتصنيع في بلدان الجنوب من خلال التعاون بين بلدان الجنوب بهدف: (أ) بناء اقتصاد قائم على البيانات؛ (ب) بناء بنية تحتية للحوسبة السحابية؛ (ج) تعزيز البنية التحتية للنطاق العريض؛ (د) الترويج للتجارة الإلكترونية في المنطقة؛ (هـ) تشجيع المدفوعات الرقمية في المنطقة؛ (و) إحراز تقدم نحو إقامة سوق رقمية موحدة في المنطقة؛ (ز) تبادل الخبرات في مجال الحكومة الإلكترونية؛ (ح) إقامة شراكات لبناء المدن الذكية؛ (ط) تشجيع الابتكارات والتكنولوجيات الرقمية؛ (ي) وبناء إحصاءات لقياس الرقمنة[24]. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال تنفيذ استراتيجيته الرقمية الجديدة للفترة 2022-2025، على تقديم دعم التحول الرقمي في أكثر من 30 بلدا، وهو عضو رائد في تحالف المنافع العامة الرقمية الهادف إلى تسريع بلوغ أهداف التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من خلال استخدام السلع العامة الرقمية والبيانات المفتوحة المصادر والحلول الرقمية.

24 - وما برحت الجائحة وغيرها من الأزمات تعمّق التحديات ولكنها تتيح في المقابل فرصا كبيرة للاستفادة من إمكانات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. إن الدول الأعضاء قادرة على العمل مع كيانات الأمم المتحدة لاستكشاف سبل توسيع نطاق هذه الفرص.

ثالثا - استعراض تنفيذ كيانات الأمم المتحدة للتوصيات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر بوينس آيرس

ألف - مواصلة إدماج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في السياسات والاستراتيجيات وإعداد البرامج

25 - أهابت الجمعية العامة في قرارها 221/76 بمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة، أن تواصل تعميم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، على الصعيد القطري، حسب الاقتضاء. ودعت كذلك مكتب الأمم المتحدة

(23) United Nations Office for South-South Cooperation and UNDP, "*South-South Ideas: Mapping South-South Cooperation in Science, Technology and Innovation for Theory and Practice* (2021).

(24) UNCTAD, *South-South Digital Cooperation for Industrialization: A Regional Integration Agenda* (UNCTAD/GDS/ECIDC/2018/1), p. 15.

للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى العمل مع اللجان الإقليمية على تعميم مفهوم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك من خلال أطر التعاون الإقليمي للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

26 - وكشفت دراسة استقصائية أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عام 2021 لكيانات منظومة الأمم المتحدة بالمقر أن أكثر من 80 في المائة من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الـ 27 التي ردت على الاستبيان أدرجت التعاون بين بلدان الجنوب في أطرها الاستراتيجية أو في أدواتها للتخطيط والبرمجة على الصعيدين العالمي والإقليمي. وقد زاد عدد الكيانات التي لديها وحدة مكرسة للتعاون بين بلدان الجنوب من 7، من بين 25 كيانا في عام 2020، إلى 11، من بين 27 كيانا، في عام 2021. ولم تكن ثلاثةُ من كل خمسة كيانات قد خصصت بعد ميزانيةً لأنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021.

27 - وتتضمن الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2022-2025، التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بوصفهما نهجا أساسيا إزاء التعاون الإنمائي وجزءاً لا يتجزأ من الطريقة التي يعمل بها البرنامج الإنمائي والتي يفكر فيها في مستقبل التنمية. وقد عزز صندوق الأمم المتحدة للسكان التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتباره أسلوبا للمشاركة وعاملا مسرّعا لتحقيق النتائج في إطار خطته الاستراتيجية للفترة 2022-2025، إلى جانب مؤشرات قوية. وعلى غرار ذلك، أفاد كلّ من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمة الدولية للهجرة بأنه وضع خططا استراتيجية ومبادئ توجيهية جديدة لمواصلة تعميم ومأسسة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على الصعيد القطري[25].

28 - وأصدرت مجالس إدارة موئل الأمم المتحدة قرارات تقضي بإجراء تغييرات في السياسات بهدف تعزيز إدماج التعاون بين بلدان الجنوب في أنشطته. وأوصى مكتبُ الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث رئيسَ فريق الدعم التابع له بأن يكون التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي جزءا من الأولويات المنوطة به، والتي أُقرت في عام 2021. وتُبرز الاستراتيجيةُ الجديدة المتعددة البلدان للمنظمة الدولية للهجرة في المحيط الهادئ للفترة 2022-2026 الحاجةَ إلى تحسين التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتشجيع تبادل المعارف وتعزيز تنسيق السياسات في أنحاء منطقة المحيط الهادئ، لا سيما في ما يتعلق بالعناصر عبر الوطنية للتنقل البشري الناجم عن تغير المناخ والكوارث.

29 - واعتمدت جميع اللجان الإقليمية الخمس التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بوصفهما وسيلتين أساسيتين من وسائل العمل. وباتت استراتيجية التعاون التقني للجنة الاقتصادية لأوروبا واستراتيجيتها لتعبئة الموارد تعكسان الآن التعاون بين بلدان الجنوب. وأجرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ دراسة استقصائية عن التعاون بين بلدان الجنوب في المنطقة بهدف تحديد الاحتياجات والموارد والقدرات ذات الصلة. وقد عممت منصات التعاون الإقليمية مراعاة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في عملها في مناطق آسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأوروبا، ووسط آسيا، والدول العربية.

(25) في عام 2022، أجرى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب دراسة استقصائية عن إنجازات كيانات الأمم المتحدة لعام 2021 في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وفي إحراز تقدم في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

30 - وتمشـــيا مع قرار الجمعية العامة 221/76، تتأكد كيانات الأمم المتحدة من أن وثائق برامجها القطرية تسترشد بتوجيهات على نطاق المنظومة بشأن التعاون بين بلدان الجنوب، ساعية في الوقت نفسه إلى مواصلة المواءمة مع أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، أُدرجت المؤشرات أو الأنشطة المتصلة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في 80 في المائة من وثائق البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و 57 في المائة من وثائق البرامج القطرية لصـــندوق الأمم المتحدة للسكان، وفي 75 من 128 وثيقة من وثائق البرامج القطرية لليونيسف، وكذلك في 64 في المائة من التقارير السنوية للمكاتب الميدانية لليونيسف. وأشارت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية إلى أن 22 كيانا من الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية والقطرية أدرجت التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في خططها التشغيلية للفترة 2021-2022.

31 - كما تورد كلُ الخطط الاســـتراتيجية القطرية لبرنامج الأغذية العالمي التي أُقرت في عام 2019 التعاونَ بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بوصفهما من الطرائق الرئيسية للمشاركة. ويتضمن 27 برنامجا من البرامج القطرية للصـــندوق الدولي للتنمية الزراعية و 7 برامج قطرية جارٍ تنفيذها و 3 برامج للشـــراكات القطرية تابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إما أنشطة مقررة أو منفذة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وتتبع أربع من وثائق البرامج القطرية لمركز التجارة الدولية التوجيهات على نطاق المنظومة بشـأن التعاون بين بلدان الجنوب. وعلى غرار ذلك، تستند وثائق الاســتراتيجية القطرية للمنظمة الدولية للهجرة إلى المبادئ التوجيهية للتعاون بين بلدان الجنوب.

32 - وتتأكد منظمة الأغذية والزراعة وموئل الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) من أن وثائق برامجها القطرية تسترشد بتوجيهات على نطاق المنظومة بشأن التعاون بين بلدان الجنوب، في حين أن جهات أخرى مثل اليونيســـيف والاتحاد الدولي للاتصـــالات هما في طور تحديث وثائقهما التوجيهية البرنامجية للقيام بذلك. ووضـــع الصـــندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة العمل الدولية واليونيدو مبادئ توجيهية لإدماج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في وثائق البرامج القطرية والإجراءات التنفيذية. وبالعمل من خلال المنســـق المقيم، يقدم مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والبرنامج الإنمائي الدعمَ إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية في جمهورية إيران الإســـلامية وتايلند وسري لانكا وفييت نام لوضع استراتيجية قطرية مشتركة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

33 - وبات تعميم مراعاة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي علامة إلزامية للنجاح في إقرار وإطلاق العمليات من قبل آلية موئل الأمم المتحدة للاستعراض الداخلي للبرامج والمشاريع. وعلى غرار ذلك، أدرج البرنامج الإنمائي في نظمه للإبلاغ علامة جديدة للتعاون بين بلدان الجنوب. وكيّفت اليونيدو اســـتراتيجيتها التنفيذية الداخلية بشـــأن التعاون الصـــناعي بين بلدان الجنوب والتعاون الصـــناعي الثلاثي، وحسّنت آليتها الداخلية للإبلاغ عن المشاريع المتصلة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

34 - وبشكل عام، أظهرت الأصداء الواردة من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج[26] أن دعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يحظى بنظرة إيجابية. ومع ذلك، اعتبر واحد من كل سبعة بلدان في عام 2021 (مقارنة بواحد من كل خمسة بلدان في عام 2020) أن هذا الدعم

(26) استنادا إلى دراسة استقصائية أجرتها الأمانة العامة عن طريق إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في عام 2021، للحصول على الأصداء من الحكومات بشأن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية.

غير كاف طالبا المزيد من المشاركة. وتشمل التحديات الرئيسية التي تواجه أفرقة الأمم المتحدة القطرية في تقديم الدعم للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي افتقارا إلى الموارد والقدرات المخصصة، والحاجة إلى وضع استراتيجية وسياسات مؤسسية، وعدم كفاية الرصد والتقييم[27].

باء - حافظات البرامج الموسَّعة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

35 - أطلق البرنامج الإنمائي أكثر من 945 مبادرة للتعاون بين بلدان الجنوب وللتعاون الثلاثي، نُفذ معظمها في مناطق أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا ووسط آسيا، شكلت 7,5 في المائة من العدد الإجمالي للمشاريع و 11 في المائة من النفقات البرنامجية، بما في ذلك 21 في المائة من كل مشاريع التصدي لجائحة كوفيد-19. وأبلغت المكاتب القطرية التابعة لمنظمة الصحة العالمية عن 391 مبادرة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ركّز 32 في المائة منها على التغطية الصحية الشاملة، و 26 في المائة على كوفيد-19، و 13 في المائة على السكان المتعين بصحة أفضل، و 9 في المائة على شلل الأطفال، و 13 في المائة على حالات الطوارئ الصحية.

36 - ووسّع برنامج الأغذية العالمي نطاق حافظة تعاونه بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي إلى حد كبير في ضوء تزايُد مبادراته التجريبية من 13 مشروعا ميدانيا في عام 2020 إلى 31 في عام 2021. وعلى غرار ذلك، يسّرت اليونيدو والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة العمل الدولية 113 و 102 و 23 من مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، على التوالي. وتغطي مشاريع منظمة العمل الدولية خمس مناطق في 75 بلدا وتشمل التعاون بين الدول الجزرية الصغيرة النامية.

37 - وأفادت المنظمة الدولية للهجرة بأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية هي أداة رئيسية لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وعلى الصعيد القطري، يسّرت المنظمة الدولية للهجرة المشاركة الثنائية في مجالي الشتات وتنقُّل اليد العاملة بين إسواتيني وغانا. وعلى الصعيد الإقليمي، شجعت التكاملَ الإقليمي والروابط الأقاليمية من خلال آليات التشاور بين الدول بشأن جملة أمور منها التجارب المبتكرة في مجال التأهب للكوارث.

38 - وتشير الأصداء الواردة من الحكومات[28] إلى أن 48 في المائة منها تلقت دعما للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أفرقة الأمم المتحدة القطرية في عام 2021، وأن حجم المشاريع راوحَ بين الصغير والمتوسط. ومن بين جميع الفئات، تلقت البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا قدرا كبيرا من الدعم. وفي المقابل، وردت غالبية الطلبات أيضا من حكومات تلك المجموعات. وقُدم أكبر قدر من الدعم إلى أفريقيا، تلتها منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وفي الوقت نفسه، أشارت حكومة واحدة من كل خمس حكومات تقريبا من البلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، إلى أنها لم تكن قد تلقت هذا الدعم. وأشار 23 في المائة فقط من الحكومات التي ردت على الدراسة الاستقصائية إلى أنها تلقت دعما من منظومة

(27) استنادا إلى دراسة استقصائية أجرتها الأمانة العامة عن طريق إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في عام 2021، للحصول على الأصداء من المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية بشأن التنفيذ على المستوى القطري للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات.

(28) استنادا إلى الدراسة الاستقصائية التي شملت الحكومات (انظر الحاشية 26).

إنمائية تابعة للأمم المتحدة لتنظيم مبادرات عالمية أو إقليمية أو وطنية لتبادل المعارف بشـــأن حلول نابعة من بلدان الجنوب.

جيم - تعزيز الشبكات الرقمية لتبادل المعارف وتدوين الممارسات الجيدة والتوسط في إقامة الشراكات

39 - حفّزت التحدياتُ التي فرضــتها الجائحة كيانات الأمم المتحدة على تصــميم وتنفيذ مبادرات مبتكرة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال منصـــات المعارف على الإنترنت، والتعلم من بعد، والتدريب الافتراضي.

40 - وبحلول نهاية عام 2021، كانت منصـــة الأمم المتحدة العالمية وعلى نطاق المنظومة لتبادل المعارف والتوســط في إقامة الشــراكات بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي South-South Galaxy قد خدمت 416 مؤسسة مسجلة، بزيادة بنسبة 31 في المائة عن عام 2020. وتقدم المنصة مستودعا رقميا منسـقا يضـم أكثر من 800 ممارسـة جيدة في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تحقيق أهداف التنمية المســتدامة، بما يشــمل الاســتجابات للجائحة، بزيادة بنســبة 32 في المائة عن عام 2020.

41 - ويتضمن مركز الربط الشبكي المعني بالهجرة التابع للمنظمة الدولية للهجرة مساحات نقاش لإنشاء مجموعة ممارســات للدول الأعضــاء والجهات المعنية الأخرى من خلال منصــات من قبيل Innova[Migra]ción التي تهدف إلى تسليط الضوء على الابتكار وتعزيز التبادل في موضوع الهجرة في أمريكا الجنوبية.

42 - وأنشأت اليونيسف مرفقا عالميا للمساعدة التقنية بهدف التوفيق بين عرض المساعدة التقنية بين البلدان النامية والطلب عليها. وربط هذا المرفق تشــاد بالمكاتب الإقليمية لليونيســف في مجال دعم تنمية القدرات من أجل إجراء تحليل متعدد الأبعاد للفقر.

43 - وأنشــأ برنامج الأغذية العالمي South-South match.com بشــأن مجالات أهداف التنمية المســتدامة، بما فيها الحماية الاجتماعية، والتغذية، والتغذية في المدارس، ودعم صــغار المالكين، والتأهب لحالات الطوارئ. وأطلق مركز التميز لمكافحة الجوع التابع لبرنامج الأغذية العالمي في البرازيل منهجيته للتبادل الافتراضي بغية تكييف أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب مع قيود السفر المتخذة جراء كوفيد-19.

44 - واقترنت تلك الجهود الرامية إلى الاستفادة من المنصات الرقمية لتبادل المعارف والتوسط في إقامة الشراكات بتكثيف الجهود لتوثيق الممارسات الجيدة في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وعلى سبيل المثال، قام مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، في شراكة مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة، بتحديد 50 من هذه الممارســات الجيدة في الدول الجزرية الصــغيرة النامية، ما دفع قدما بطرائق العمل المعجلة. كما عمل في شراكة مع مكتب الممثل السامي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وصندوق قطر للتنمية لتحديد الممارسات الجيدة التي تركز على أولويات برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2011-2020 وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في هذه البلدان. وتعاون أيضا مع البرنامج الإنمائي ودوَّن أكثر من 50 ممارسة جيدة للتعاون بين بلدان الجنوب في أفريقيا.

45 - ونظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ 442 مناسبة لتبادل المعارف جمعت طائفة واسعة من الجهات المعنية من البلدان النامية وشجعت الحلول المحلية المنشأ وأفضل الممارسات المستقاة من بلدان الجنوب بغية التعجيل في تحقيق خطة عام 2030 على نحو شامل للجميع ومرن ومستدام. ونظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) 50 مناسبة لتبادل المعارف مع عناصر متكاملة للتعاون بين بلدان الجنوب. ونظّمت منصة التعاون الإقليمي للمنطقة العربية، بما في ذلك ائتلافاتها المواضيعية، أربع مناسبات رفيعة المستوى، و 16 مناسبة مشتركة للدعوة، و 14 مناسبة لبناء القدرات في عام 2021. وشملت اجتماعاتُ الخبراء الحكومية الدولية للجنة الاقتصادية لأوروبا وغالبية أنشطة التعاون التقني للجنة البالغ عددها 100 نشاطَ التعلم من الأقران وتبادل الممارسات الجيدة.

46 - ويسّر البرنامج الإنمائي 44 مشروعا عالميا تضمنت عناصر من الوساطة المعرفية في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي و 92 نشاطا لتبادل المعارف. نظمت مناسبة رفيعة المستوى في المؤتمر الاقتصادي الأفريقي لعام 2021 بالتعاون مع بنك التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتبادل الخبرات في تنفيذ إطار وطني متكامل للتمويل. ونظم البرنامج الإنمائي أيضا بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمكاتب الإقليمية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، دورات تدريبية لثمانية بلدان أفريقية من أجل الترويج لفهم أفضل لمنهجية إطار التمويل، ولإنشاء منصة لتبادل المعارف والتعلم بين بلدان الجنوب.

47 - ونظمت منظمة العمل الدولية 15 نشاطا لتبادل المعارف ومبادرات للتعلم من بُعد بشأن مواضيع من قبيل تمويل العمل اللائق وتنمية المهارات للفئات الضعيفة مع اعتماد نهج مراع للاعتبارات الجنسانية. وظلت منصات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدعم اللاجئين الأفغان واللاجئين والعائدين الصوماليين، فضلا عن الإطار الإقليمي الشامل للحماية والحلول لأمريكا الوسطى والمكسيك، توفر أساسا هاما للتعاون في وضع أطر وخطط عمل إقليمية. ورعى برنامج الأغذية العالمي إطلاقَ مبادرات لتبادل المعارف في 18 بلدا في جميع المناطق لدعم مشاركة الحكومات المضيفة في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سياق الجائحة من خلال صندوق الفرص المشترك بين بلدان الجنوب لمواجهة جائحة كوفيد-19 التابع لبرنامج الأغذية العالمي ومن خلال شبكته من مراكز التفوق في البرازيل والصين وكوت ديفوار. وأبلغت منظمة الأغذية والزراعة، ومركز التجارة الدولية، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومتطوعو الأمم المتحدة، عن القيام بتيسير أنشطة لتبادل المعارف بين بلدان الجنوب.

48 - كما اكتسب التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فيما بين المدن وعلى المستويات دون الوطنية الأخرى زخما في التصدي للجائحة. فعلى سبيل المثال، وبتمويل من الصين، تعاون مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، في إطار مشروعه للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فيما بين مدن طريق الحرير البحرية القارية من أجل التنمية المستدامة، مع مكتب الحد من مخاطر الكوارث/ مبادرة المنظمة العالمية لرعاية الطوارئ والرضوح ومنظمة الصحة العالمية، في تنظيم سلسلة تدريبية في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتخطيط للحد من المخاطر من أجل مدن صحية وقادرة على التكيف، ضمت مشاركين من أكثر من 000 1 مدينة. وقد أتاحت منصة الخطة الحضرية التي أنشأها موئل الأمم المتحدة فرصا للإبلاغ بين بلدان الجنوب عن جوانب السياسات الحضرية الوطنية، والتخطيط الحضري

الشامل للجميع، والتعاون بين مختلف مستويات الحكومة والتمويل الحضري. وفي عام 2021، صمم موئل الأمم المتحدة، بالتعاون مع الوكالة البرازيلية للتعاون، برنامجا مبتكرا للتوعية بالسياسات والممارسات الحضرية الموجهة نحو أهداف التنمية المستدامة ولتنفيذها من خلال التعاون بين بلدان الجنوب.

دال - النهوض بوضع السياسات تحقيقا للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

49 - يسرت كيانات الأمم المتحدة تنظيم حوارات بشأن السياسات وإجراء بحوث وإطلاق الدعوة بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وقدم مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بوصفه الأمانة الفنية للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الدعمَ للأعمال التحضيرية لدورتها العشرين من خلال تنظيم أكثر من 40 اجتماعا ثنائيا مع الدول الأعضاء، كما أعد تقرير الأمين العام (SSC/20/2)، ووضع، مستعينا بإسهامات من البرنامج الإنمائي، تقريرَ مدير البرنامج الإنمائي المقدم إلى اللجنة، مما زود الدول الأعضاء ببحوث وتحليلات قائمة على أدلة بشأن الاتجاهات والفرص والتحديات المتعلقة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك توصيات استرشدت بها اللجنة في اتخاذها قراراتها. واعتُمد تقرير اللجنة الرفيعة المستوى (A/76/39)، الذي أعده المكتب، في الجزء المتعلق بالإدارة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه 2021. وسلط الضوء على الأولويات الجديدة للتعاون بين بلدان الجنوب التي أبرزتها الجائحة، بما في ذلك الحاجة المتزايدة إلى تعزيز التعاون لتحسين نظم الرعاية الصحية ونظم الحماية الاجتماعية وغير ذلك من الخدمات العامة.

50 - وعُقدت النسخة الثانية عشرة من المنتدى الرفيع المستوى للمديرين العامين للتعاون الإنمائي، الذي تشاركت في تنظيمه الوكالة اليابانية للتعاون الدولي والبنك الإسلامي للتنمية، افتراضيا في عام 2021. وأتاح المنتدى إمكان التعلم من الأقران وتنمية القدرات المتبادلة بين أكثر من 160 مشاركا. وساعد المشاركون، بصفتهم ممثلين للحكومات الوطنية أو موظفين في كيانات الأمم المتحدة أو ممارسين آخرين، على تعزيز النظم الإيكولوجية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

51 - وسلطت اللجان الإقليمية للأمم المتحدة الضوء على نهج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي خلال عمليات تقرير السياسات الخاصة بها وعلى المنصات الإقليمية لكل منها. ونظمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اجتماعا استثنائيا افتراضيا للجنة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ركز على فرص تجديد التعاون الإنمائي الدولي في المنطقة في عام 2021. وأجرت الإسكوا عملية تشاورية مع البلدان العربية الأربعة الأقل نموا (السودان والصومال وموريتانيا واليمن) في شراكة مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والعديد من الصناديق والبرامج العربية، وُضعت بنتيجتها رؤية مشتركة للعقد 2021-2030. وزودت اللجنة الاقتصادية لأوروبا البلدان بأداة حديثة ومبتكرة للحكم وصنع السياسات لحماية الغابات وإدارتها ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ووضعت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والإسكوا، مجموعة شاملة من 215 من المؤشرات المستدامة لربط شبكات النقل الداخلي مشفوعةً بمؤشرات إضافية للقدرة على التكيف في وجه الجوائح من شأنها أن تمكّن الحكومات من توحيد شبكات النقل فيها وتعزيز أطر سياساتها من أجل تحسين هذا الربط والقدرة على التكيف.

52 - وبُذلت جهود متزايدة لتحسين الحوارات بشأن السياسات. فقد تعاونت اليونسكو واليونيسف في تعزيز الحوار السياساتي وتبادل المعارف بشأن الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، وعرضتا تجارب جنوب أفريقيا والمغرب والوكالة الكورية للتعاون الدولي ومبادرة إيماجنيكول في غرب أفريقيا. ونظمت اليونيسف، في شراكة مع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية ومركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل، حوارا عالميا بشأن الاستفادة من التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي للنهوض بالصحة العقلية للأطفال والمراهقين في سياق الجائحة.

53 - وقدمت المنظمة الدولية للهجرة الدعم لـ 180 نشاطا من أنشطة آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة، بتشجيع التكامل الإقليمي والروابط الأقاليمية من خلال تبادل المعلومات المستمر بقيادة الدول وإجراء الحوارات السياساتية التي توفر بيئة غير رسمية وغير مُلزمة للدول لإيجاد أرضية مشتركة، وتبادل المعلومات والخبرات، ووضع نهج تعاوني إزاء إدارة الهجرة وحوكمتها. ودعمت شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة الاستعراضات الإقليمية الجارية للاتفاق العالمي من أجل الهجرة، وتبادلت الدروس المستفادة، بما في ذلك الدروس المستخلصة من خلال الاستعراضات الطوعية التي أجرتها الدول الأعضاء والجهات المعنية، والتي تناولت كذلك التعاون بين بلدان الجنوب بوصفه أحد سبل تعزيز التعاون الدولي.

54 - ونظم موئل الأمم المتحدة، بالتعاون مع فرقة العمل العالمية المعنية بالحكومات المحلية والإقليمية، جهودا على نطاق المدن للتصدي للجائحة. ودعما لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تولى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تيسير تقديم المساعدة التقنية إلى الفريق العامل المتخصص المعني بمكافحة الفساد عبر الوطني التابع لمنظمة الأجهزة العليا لمراجعة الحسابات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وإضافة إلى ذلك، أجرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان دراسة عن الحق في التنمية والتعاون بين بلدان الجنوب، وصاغت توجيهات عملية. وفي المحفل الاجتماعي لمجلس حقوق الإنسان، نوقشت التحديات والممارسات الجيدة والدروس المستفادة بشأن العلاقة بين التعاون بين بلدان الجنوب وحقوق الإنسان، والتعاون الدولي والتضامن في سياق الجائحة.

55 - وتضطلع مراكز الفكر بدور هام في إثراء عملية صنع السياسات وخطاب التنمية على الصعيد الإقليمي. ومن خلال مبادرة المفكرين العالميين بين بلدان الجنوب، وهو تحالف عالمي لشبكات مراكز الفكر للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بدعم من مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والبرنامج الإنمائي، جرى إصدار 20 ورقة بحث ونُظمت ستة حوارات سياساتية عالمية وأنشطة للدعوة في عام 2021[29].

هاء - تشجيع تطوير التكنولوجيات ونقلها ونشرها إلى البلدان النامية

56 - في عام 2021، استفادت منظومة الأمم المتحدة من التكنولوجيات الرقمية في النهوض بتبادل المعارف والتعاون بين بلدان الجنوب، وعززت جهودها الرامية إلى تشجيع تطوير التكنولوجيا ونقلها ونشرها من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وبغية تعزيز الحصول على التكنولوجيا ونقلها بشروط

(29) انظر https://www.ssc-globalthinkers.org/node/35.

متفق عليها بصورة متبادلة مع مراعاة الأطر القانونية الوطنية للبلدان النامية، أنشأ العديد من كيانات الأمم المتحدة مراكز امتياز ونفذ مبادرات لدعم البلدان النامية في اكتساب القدرات اللازمة للبحث والتطوير.

57 - وأتاحت مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية للباحثين والمبتكرين في البلدان النامية الوصول إلى المعلومات التكنولوجية الموجودة محليا والعالية الجودة وإلى الخدمات والبرامج والموارد التدريبية ذات الصلة لمساعدتهم على تكوين فهم أفضل للملكية الفكرية واستخدامها في البحث والتطوير.

58 - وواصلت مختبرات تسريع الأثر الإنمائي التابعة للبرنامج الإنمائي بناء أسرع شبكة تعليمية في العالم بشأن التحديات التي يصادفها تحقيق التنمية المستدامة. وبدءاً من البيانات التي تجمعها المسيَّرات والسواتل، مرورا بالمعاملات المالية والبيانات الإثنوغرافية والبيانات التي ينشئها المواطنون، تعتمد شبكة مختبرات تسريع الأثر الإنمائي على مجموعة واسعة من المصادر يُسترشد بها في وضع وتوسيع نطاق الحلول الإنمائية. وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، كان 91 مختبرا في 115 بلدا يسهم بفعالية في الابتكار في البرنامج الإنمائي والبلدان المضيفة له.

59 - وأطلقت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) المركزَ الدولي لطاقة الهيدروجين للمساعدة في تطوير صناعة طاقة الهيدروجين على الصعيد العالمي عبر تعزيز أفضل الممارسات من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وبدأ مكتب اليونيدو للاستثمار والتكنولوجيا عمله في شنغهاي عام 2021، ما أتاح عمليات نقل الاستثمار والتكنولوجيا بين الصين والبلدان النامية الأخرى. كما دعمت شبكة اليونيدو العالمية للمراكز الإقليمية للطاقة المستدامة التعاون الثلاثي من خلال شراكات مع مراكز في أفريقيا لدعم وضع واعتماد معايير كفاءة إقليمية منسقة، ما سيكون له أثر إيجابي على أكثر من 450 مليون مستهلك للطاقة في أفريقيا.

60 - وأطلق الأونكتاد، في شراكة مع الأكاديمية الصينية للعلوم وتحالف المنظمات العلمية الدولية، برنامج التعاون الابتكاري لرصد المحاصيل من أجل تيسير وحفز الرصد الزراعي للبلدان النامية دعما للهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالقضاء على الجوع.

61 - وأطلق صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، في شراكة مع بعثة أتال للابتكار التابعة لحكومة الهند، ومؤسسة بيل وميليندا غايتس، ومؤسسة رابو، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وشركة باير، تحدي التكنولوجيا الزراعية لعام 2021 يهدف إلى إشاعة نظام بيئي داعم للابتكارات يحسن الوضع المالي للمزارعين وصغار الملاكين من خلال التعاون عبر الحدود بين الأسواق الناشئة في أنحاء إندونيسيا وأوغندا وزامبيا وكينيا وماليزيا وملاوي والهند ومن خلال دعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا الزراعية والتكنولوجيا المالية الزراعية تمهيدا لتوسيعها لتشمل الأسواق الدولية.

62 - وأجرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، من خلال مركز آسيا والمحيط الهادئ لنقل التكنولوجيا التابع لها، مشاورات لاستعراض التكنولوجيات المتاحة ومناقشة فرص التعاون لنقل التكنولوجيا في سياق التصدي لتحديات كوفيد-19.

63 - ودخل مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في شراكة مع الاتحاد الدولي للاتصالات في مجال التحدي الذي يطرحه الابتكار الرقمي لمكافحة جائحة كوفيد-19 في بلدان الجنوب، الذي تلقى 250 طلبا تضمنت حلولا رقمية مبتكرة وقابلة للتطوير من أكثر من 50 بلدا ناميا. وتلقت

12 مؤسسة فائزة من 10 بلدان تمويلا أوليا وتدريبا وإرشادا لتوسيع نطاق حلولها. وعمل مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، في إطار مبادرته Youth4South، وفي شراكة مع المركز الدولي للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الأحيائية، على تقديم زمالات إلى عالمات في بداية حياتهن المهنية من بلدان الجنوب من أجل القيام بعمليات تبادل لمدة ستة أشهر في مختبرات المركز في نيودلهي وكيب تاون، جنوب أفريقيا، تتيح لهنّ إجراء البحوث. وأطلق مكتب الأمم المتحدة بالتعاون مع موئل الأمم المتحدة، مبادرة بشأن الاستدامة البيئية والعمل المناخي في المدن من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تبادل الممارسات الجيدة والتكنولوجيات تحقيقا لقدرة المدن على التكيف. وبدعم من المرفق/البرنامج المشترك بين جمهورية كوريا ومكتب الأمم المتحدة لتنمية القدرات من أجل الحد من الفقر من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال العلوم والتكنولوجيا، أنشئ مركز امتياز بشأن الابتكار القروي في إندونيسيا من خلال التعاون الثلاثي.

رابعا - التقدم المحرز في تفعيل استراتيجية الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المستدامة للفترة 2020-2024

64 - طلب الأمين العام في تقريره عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب (A/72/297) إلى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن ينسق، بالتشاور مع وكالات الأمم المتحدة، إعداد استراتيجية الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (الفقرة 94). وتشير وثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني إلى التدابير المتخذة لوضع الاستراتيجية على نطاق المنظومة بقيادة المكتب من خلال الآلية المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مع القيام في الوقت نفسه بالنظر في عملية إعادة التموضع الجارية التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وجرى إطلاع الدول الأعضاء على الاستراتيجية خلال الدورة العشرين للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن المتوقع أن تؤدي الاستراتيجية وخطة العمل إلى تحسين التنسيق ومواءمة السياسات المتعلقة بالدعم البرنامجي والتشغيلي على جميع المستويات دعما للأولويات الوطنية ودفع لعجلة خطة عام 2030. وتحقيقا لهذه الغاية، قام المكتب، في إطار الآلية المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بتنسيق إعداد إطار للرصد يتضمن 16 مؤشرا ذا أولوية لتتبع التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية. ويتماشى جمع البيانات مع النظم والأدوات القائمة، مثل الدراسات الاستقصائية الشاملة للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، مستكمَلا بالدراسة الاستقصائية التي أجراها المكتب لهذا التقرير.

65 - ومن خلال جهود التنسيق التي يقودها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، واصلت كيانات الأمم المتحدة تكييف وتحسين أطر النتائج الخاصة بكل منها، بما في ذلك المؤشرات والمنهجيات المناسبة كي تتناسب على أفضل وجه مع متطلبات الوثيقة الختامية لبوينس آيرس واستراتيجية الأمم المتحدة على نطاق المنظومة.

66 - وأبلغ 20 من 27 كيانا من كيانات الأمم المتحدة عن إدماج نتائج التعاون بين بلدان الجنوب في آليات إبلاغها المؤسسية. ويعكف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسف والمنظمة العالمية للملكية الفكرية على وضع مؤشرات بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

67 - وواصل البرنامج الإنمائي تقديم الدعم للشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال بوصفه عضوا في فريق الدعم المشترك بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبرنامج الإنمائي. وفي عام 2021، دعم تجريب رصد تقوده البلدان للفعالية الإنمائية التي يحققها التعاون بين بلدان الجنوب، بقيادة كولومبيا. ويمكّن ذلك البلدانَ الرائدة من استكشاف سبل رصد فعالية تعاونها بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

68 - وأجريت في عام 2021 استعراضات مستقلة لبرامج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي أعدتها منظمة الأغذية والزراعة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي. فعلى سبيل المثال، أثنى تقييم برنامج الأغذية العالمي على الوكالة لقيامها بتوسيع نطاق مشاركتها في التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتنظيمها مع تيسير إدخال تحسينات على القدرات الوطنية على صعيد السياسات والمؤسسات والمجتمعات المحلية في جميع المجالات المواضيعية. وأثنى التقييم كذلك على الوكالة لإسهامها في تعزيز الشراكات الإقليمية والعالمية.

خامسا - تعبئة الموارد والاستفادة من الشراكات

69 - واصلت مؤسسات الأمم المتحدة تعبئة الموارد والخبرات المالية والعينية من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وواصل مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إدارةَ صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ وصندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة؛ ومرفق مجموعة بلدان الهند وجنوب أفريقيا والبرازيل للتخفيف من حدة الفقر والجوع؛ وصندوق بيريز غيريرو الاستئماني من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد مكنت آليات التمويل هذه منظومةَ الأمم المتحدة الإنمائية من التعاون في دعم تنفيذ أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب في البلدان النامية عبر المناطق.

70 - وفي عام 2021، تلقى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مساهمات بقيمة 15,5 مليون دولار من الشركاء من خلال صناديقه الاستئمانية للتعاون بين بلدان الجنوب والمساهمات العينية وموّل أكثر من 60 مشروعا في 51 بلدا. وعجلت الصناديق الاستئمانية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بتحويل نحو 12 مليون دولار إلى 31 بلدا لدعم شراء أجهزة التنفس الاصطناعي ومعدات الوقاية الشخصية، وللتخفيف من الأثر الاجتماعي الاقتصادي للجائحة.

71 - وظلت مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي تيسرها كيانات الأمم المتحدة تموَّل من مجموعة متنوعة من الشركاء. فعلى سبيل المثال، مولت البرازيل وتشيكيا وجمهورية كوريا والصين والمغرب واليابان 15 مشروعا للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من مشاريع منظمة الأغذية والزراعة في خمس مناطق عام 2021. ونفذت اليونيسف 17 مشروعا مولها صندوق الصين للمساعدة في مجال التعاون بين بلدان الجنوب ومشروعين للتعاون الثلاثي مولتهما وزارة التجارة الصينية. وساعدت هذه المشاريع في منع وفيات الأمهات والأطفال خلال الجائحة، حيث استفاد منها أكثر من 12 مليون شخص في 17 بلدا في أفريقيا وآسيا.

72 - وساعد الصندوقُ الاستئماني المتعدد المانحين للتأهب للأمواج السنامية والكوارث والعوارض المناخية التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على تحسين الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة ومواجهة الكوارث في البلدان الشديدة الخطورة والمنخفضة القدرات في أنحاء منطقة المحيط الهندي من خلال بناء القدرات وتبادل المعارف.

73 - وركزت مؤسسات الأمم المتحدة على العمل مع جهات فاعلة مختلفة بينها القطاع الخاص ومراكز البحوث والأوساط الأكاديمية لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وعلى سبيل المثال، قدم مركز اسطنبول الدولي المعني بدور القطاع الخاص في التنمية التابع للبرنامج الإنمائي الدعم إلى الشركات في تكييف نماذج أعمالها التجارية بحيث تلبي احتياجات التنمية المستدامة عن طريق تحديد أفضل الممارسات في إطار التعاون بين بلدان الجنوب والترويج لها. وأفادت المنظمة الدولية للهجرة عن مواصلة انخراط القطاع الخاص في بلدان الجنوب وفي دعم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك من خلال مبادراتها المتعلقة بمسؤولية الشركات في القضاء على الرق والاتجار بالأشخاص. وشددت المنظمة العالمية للملكية الفكرية أيضا على أهمية الشراكات الشاملة للجميع مع القطاع الخاص ومراكز البحوث والأوساط الأكاديمية من أجل توطيد التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

74 - وتقود شبكة الأعمال التجارية المستدامة التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الأعمالَ التجارية في طائفة واسعة من الصناعات في أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ودعمت الإسكوا وجامعة قطر الشبكة الأكاديمية للحوار التنموي المنشأة حديثا مع أعضاء من الدول العربية وخارجها. وتسعى الشبكة إلى إيجاد أوجه تآزر وتعزيز التعاون والحوار بين الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية بشأن خيارات السياسة العامة التي تستفيد من التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

75 - في خضم التحديات الشاملة المحفوفة بالمخاطر، من الأساسي إعادة التفكير بشكل عاجل في كيفية توسيع نطاق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لبناء عالم أكثر استدامة ومرونة وشمولا للجميع. ويبين هذا التقرير أن إقامة قاعدة أوسع من الجهات الفاعلة، التي تتبنى التكنولوجيا الرقمية، بما في ذلك التقاسم الطوعي للتراخيص والتكنولوجيا والدراية، قادرة على التغلب على القيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19، وعلى أن تجعل تاليا التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أكثر شمولا للجميع. وأنا أشجع جميع كيانات الأمم المتحدة على مواصلة الزخم في الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية ومواصلة معالجة الفجوة الرقمية من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

76 - ومن خلال الآلية المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي يتولى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تنسيقها، أصبح التعاون بين بلدان الجنوب الآن راسخا في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ومن شأن ترسيخ العلاقة بين الآلية المشتركة بين الوكالات ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أن يزيد من تعزيز تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وخطة عملها.

77 - وواصلت مؤسسات الأمم المتحدة إدماج التعاون بين البلدان والتعاون الثلاثي في سياساتها الاستراتيجية وأطر برامجها. وأشجع كيانات الأمم المتحدة على مواصلة تعزيز قدراتها المؤسسية وتخصيص موارد بشرية ومادية ومالية كافية لدعم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بغية التعجيل في تحقيق خطة عام 2030.

78 - وأنوه بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بالتعاون مع مكتب التنسيق الإنمائي واللجان الاقتصادية الإقليمية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة، لإعداد كتيبات عن إدماج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لأفرقة الأمم المتحدة القطرية ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي. ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مدعو إلى تقديم الدعم الاستشاري والتدريب في مجال إدماج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وخطط عمل منصة التعاون الإقليمي، والخطط والبرامج الاستراتيجية لكيانات الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء.

79 - كما إنني أقدر جهود المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في زيادة التعاون بين الوكالات والشراكات مع الجهات المعنية المتعددة. وأشجعهم على مواصلة عقد وتنفيذ مزيد من المبادرات المشتركة لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وكيانات الأمم المتحدة مدعوة بقوة إلى مواصلة دعم الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في تنفيذ مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على الصعيد القطري تحت قيادة المنسقين المقيمين. كما أنها مدعوة بقوة إلى دعم البلدان النامية في إنشاء نظام إيكولوجي تمكيني وتعزيز قدرات المؤسسات على التخطيط لمبادرات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وإدارتها.

80 - وأرحب بالمؤتمر الوزاري المقبل المعني بالاستفادة من التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتنفيذ برنامج عمل الدوحة في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا. وفي هذا السياق، يمكن للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أن يوفرا دعما قيما لأولويات هذه البلدان بما في ذلك، من جملة أمور، استثمار القطاع الخاص في البنية التحتية المستدامة، والحصول على أموال للتخفيف من آثار تغير المناخ، وخفض تكاليف المعاملات، وإنشاء جامعة مقترحة على الإنترنت. وأعرب عن تأييدي الكامل للحوارات اليت تجريها القيادات على المستوى الوزاري، بما في ذلك في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المقبل المعني بالتنمية المستدامة والمعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون بين بلدان الجنوب، لدرس إسهام التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتقديم توصيات بشأن المجالات المواضيعية ذات الأولوية للدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة. وأشجع جميع كيانات الأمم المتحدة على دعم مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في هذه العملية.

81 - وأوصي بالنظر في التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتنفيذهما بشكل منهجي أكثر من خلال القرارات والمقررات ذات الصلة التي تتخذها الدول الأعضاء، ولا سيما في المجالات التي يمكن فيها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أن يحفزا إلى حد كبير على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومع تركيز واضح على النساء والأطفال والشباب، من دون ترك أحد خلف الركب. ويمكن للمساهمات المحددة وطنيا أن تكون بمثابة مدخل للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولا سيما فيما يتعلق بالمناخ وتمويل الطاقة.

82 - وأشجع كيانات الأمم المتحدة على دعم البلدان النامية في إدماج منظورات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تقارير الاستعراض الوطني الطوعي بشأن التنمية المستدامة. وأشجع أيضا صراحةً على إدراج فرص التمويل الإنمائي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، في السياق الحالي للجائحة وأزمة الديون التي تلوح في الأفق، في أطر التمويل الوطنية المتكاملة المدفوعة بالطلب.

83 - وأثني على الشركاء الذين يعملون على تعزيز التعاون الثلاثي بما يمكن البلدان النامية من توليد مزيد ومجموعة أوسع من الموارد والخبرات والقدرات، والحصول إليها، من أجل تحقيق خطة عام 2030. وأشجع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وغيره من الشركاء على توثيق ممارسات التعاون الثلاثي، واحتضان الشراكات الفعالة، ودعم تحقيق نتائج إنمائية ملموسة، بما في ذلك من خلال إنشاء نافذة للتعاون الثلاثي في إطار صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويستند ذلك إلى الخبرات المكتسبة من المرفق/البرنامج المشترك بين جمهورية كوريا ومكتب الأمم المتحدة لتنمية القدرات من أجل الحد من الفقر من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال العلوم والتكنولوجيا.

84 - وأشجع الدول الأعضاء والشركاء، بما في ذلك المؤسسات المالية الإقليمية والمتعددة الأطراف التي تقودها بلدان من الجنوب، على توسيع نطاق التمويل الابتكاري للتنمية المستدامة بوصفه تمويلا مكمِّلا للمساعدة الإنمائية الرسمية يشمل طائفة من الصكوك من قبيل المنح والتمويل بشروط ميسرة وتخفيف عبء الدين وتوسيع نطاق منح القروض.

85 - وأدعو الدول الأعضاء والشركاء إلى زيادة مساهماتهم في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وغيره من آليات التمويل ذات الصلة لتمكين منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من النهوض بمبادرات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي تنادي بها البلدان النامية، بموارد كافية.